نص ردن

▪ علاء حسن

ولاية ثالثة

مصادر في التحالف الوطني الذي يقود الحكومة ، اشارت الى وجود اسباب خفية وراء استمرار الازمة السياسية في العراق، تتعلق بالمادة الدستورية الخاصة بولاية رئيس الحكومة، واثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني تم الطرق الى هذه المسألة ، ولكنها اصطدمت بالرفض القاطع ، لأن الحديث عن هذا الامر، يعد مخالفة وخرقا للدستور .

وداخل مجلس النواب هناك من اشار الى ان احدى الكتل المنضوية ضمن التحالف الوطني ربما ستعلن في غضون الايام القليلة المقبلة مطالبتها المالكي برفض الترشح لولاية ثالثة ، ومطالبة بمثل هذا النوع ، تعني ان الخلاف طال مكونات التحالف ، التي كانت معترضة قبل تشكيل الحكومة الحالية على تجديد ولاية المالكي ، لانه بنظرها غير مؤهل للمنصب ، واعلنت وقتذاك وفي تصريحات موثقة ، ان الموافقة على الولاية الثانية خط احمر.

في بلدان اخرى يتولى رئيس الوزراء منصبه لاكثر من دورة، ولا اعتراض على تجديد الولاية لمرة عاشرة، لأن مجلس الوزراء في تلك الدول يعمل بموجب نظام داخلي ثابت ، وبرنامج حكومي تحترمه اطراف الموالاة والمعارضة ، والتنافس الانتخابي يتمحور حول تطوير البرنامج ، وتقديم افضل الخدمات للناخبين .

المشكلة العراقية بدأت بتنصل القوائم الانتخابية عن شعاراتها ، ثم حرصها على المشاركة الحكومة، والابتعاد عن الناخبين الذين اصبحوا في خبر كان منذ تم الاعلان عن تشكيل الحكومة الحالية ، وبدأت الازمات تفرض حضورها في المشهد السياسي بعد تسع سنوات من الاطاحة بالنظام السابق .

الازمة العراقية اصبحت "اخطبوطية " لأن دول الجوار كان لها الدور في دعم هذه القائمة وتلك ، وفي غياب قانون تشكيل الاحزاب ، واقرار نظام انتخابي جديد، ستمتد اذرع الاخطبوط لتكتم انفاس من يطالب بالاصلاح وتحسين الاداء الحكومي ، والمصيبة في العراق ان الجميع يتحدث عن مشروع وطني وخدمة ابناء الشعب وتلبية مطالبه وضمان مستقبله الزاهر .

في الذكرى التاسعة للاطاحة بالنظام السابق اعلن رئيس اكبر كتلة نيابية ان العراق تقدم في كل المجالات امنيا وسياسيا واقتصاديا ، وابرز ما حققه العراقيون طيلة السنوات الماضية التمسك بالديمقراطية ، والتداول السلمي للسلطة ، والاحتكام لصناديق الاقتراع ، داعيا الى تضافر كل الجهود لنقل البلاد الى مصاف الدول المتطورة والمزدهرة بإذن الله .

من يهدد مستقبل الديمقراطية ؟ سؤال بات يشغل الجميع ، والاجابة لدى من يتصدى اليوم للعملية السياسية ، لانها مطالبة باثبات حرصها على توطيد النظام السياسي باعتماد الدستور بوصفه المرجعية الوحيدة لتجاوز الازمات والمشاكل. سيدة عراقية ، عاصرت النظام المالكي ثم الجمهوري، اوصت ابناءها واحفادها بعد ان يأخذ الله أمانته ان يكتبوا على شاهد قبرها "الحاجة... ام ديمقراطية" عسى ان يمنحها هذا الوصف تحقيق حلمها في ان الاوضاع في العراق ، لا ينطبق عليها المثل الشعبي الشائع الذي يرد فيه اسم البعير ، فترجع العملية السياسية والديمقراطية الى الوراء ، ورحم الله الفنان المسرحي قاسم محمد الذي استشرف الحاضر بمسرحية عرضت في عقد السبعينات بعنوان "ولاية وبعير".

منذ تسع سنوات المواطنون مضطرّون لتحمُّل مخاطرها

المولدات الكهربائية الأهلية.. ضوضاؤها تثير النزاعات ودخانها يلوث البيئة

□ ميسان / المدى

اشتد النزاع بين أحد المواطنين وصاحب مولدة كهربائية أهلية في إحدى المناطق السكنية في مدينة العمارة إلى الحد الذي تطلب تدخل كبار عشيرتي الطرفين لحله، إذ أصر المواطن أن يقوم صاحب المولدة بنقلها من مكانها المجاور لمنزله إلى مكان أبعد، وهو ما رفضه الأخير مبررا أن المولدة تقع أمام منزله، ولا يتوفر مكان آخر لنصبها فيه. المواطن كان يشكو من الضوضاء التي تصدرها المولدة وتأثيرها على مذاكرة بناته الجامعيات لدروسهن، وقد فض النزاع بعد تدخل الخيرين وتعهد صاحب المولدة بتركيب عادم جديد لمحرك المولدة لتقليل حدة الضوضاء التي تصدرها.

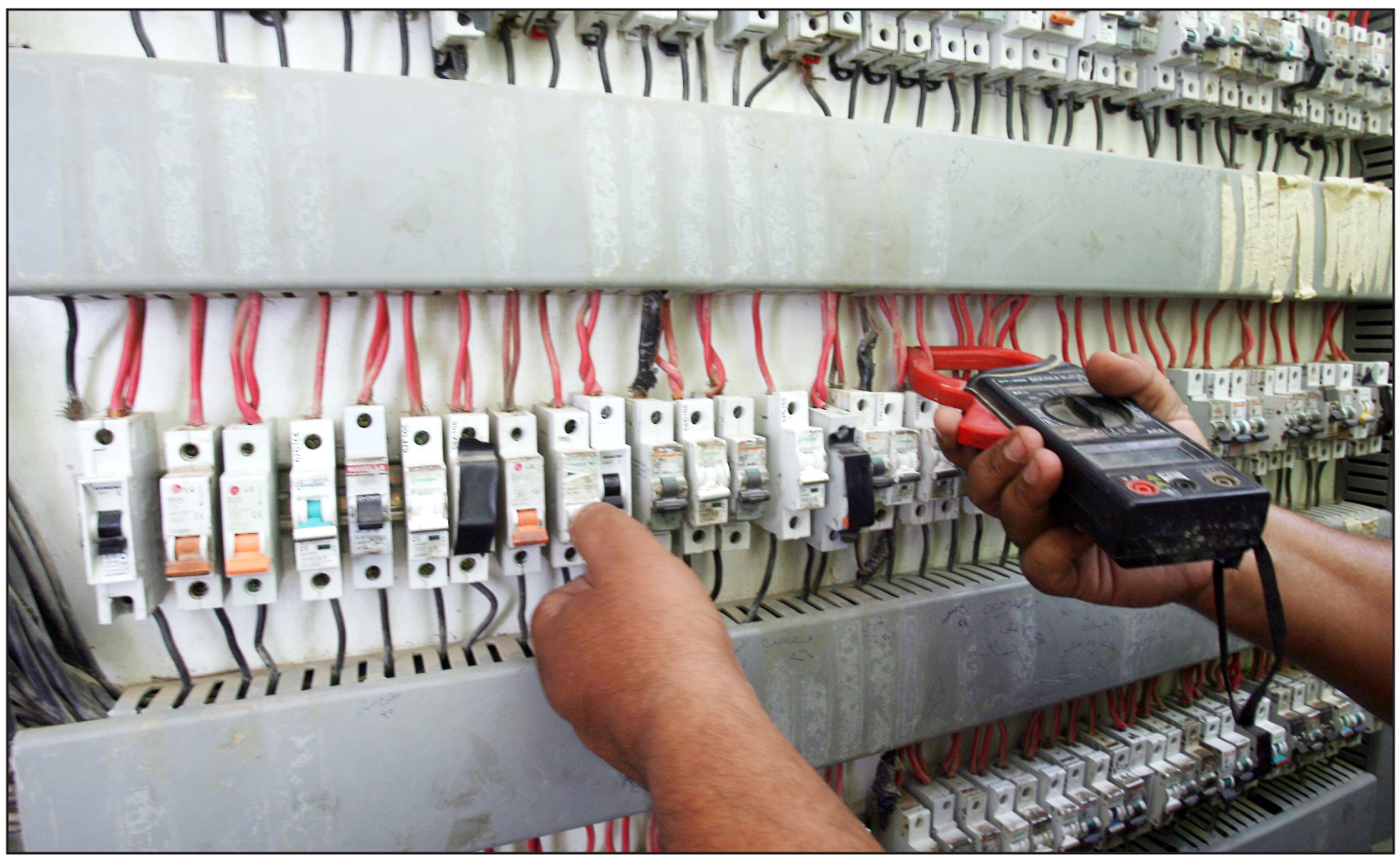

المولدات الاهلية

ضوضاء وغازات سامة

مواطنون كثر شكوا في أحاديثهم لـ"المدى" من التأثيرات السلبية للمولدات الأهلية، لكنهم لا ينفون اضطرارهم لتحملها نتيجة الحاجة للطاقة الكهربائية، ويقول المواطن جمعة فليح: إن الضوضاء التي تتسرب إلى منزله من المولدة القريبة تحرمه من قيلولة الظهيرة وتسبب له الصداع. وتساءل فليح "إلى متى نتحمل هذا العذاب، ألم تكف تسع سنوات منذ سقوط الصنم وصرف مليارات الدولارات لإصلاح الكهرباء الوطنية".

فيما لفتت أم سلمان في حديثها لـ"المدى" إلى أن مبردات الهواء تقوم بسحب دخان وغازات المولدة الأهلية إلى داخل الغرف ما يسبب لها ولعائلتها الكثير من الإزعاج ومشاكل في الجهاز التنفسي، مؤكدة أن سبب مرض أحد ابنائها الصغار الذي يشكو من التهاب الجهاز التنفسي هو هذه الغازات المنبعثة من المولدة الملاصقة لمنزلها.

أصحاب المولدات متعاطفون

العديد من أصحاب المولدات الذين التقتهم "المدى" تعاطفوا بدورهم مع شكاوى المواطنين بخصوص الضوضاء والدخان المنبعث عن مولداتهم، إلا أنهم شكوا بدورهم من أن مولداتهم استهلكت بعد سنوات من العمل المتواصل، ويشير علي جبار صاحب إحدى المولدات إلى أنه والعديد من أصحاب المولدات معه يضطرون لتجهيز الدور الملاصقة لمولداتهم بعدد من الأمبيرات مجانا مقابل ذلك. بعض أصحاب المولدات اقترح على الجهات المعنية في الحكومات المحلية أو وزارة الكهرباء استيراد مولدات حديثة وتجهيزها لأصحاب المولدات القديمة مقابل ثمن وبالتقسيط للتخلص من المولدات المتهالكة التي تسبب التلوث.

التلوث البيئي

وللوقوف على مديات التأثير البيئي لهذه المولدات التقت "المدى" بمدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور، الذي أكد تلقي مديريته بعض الشكاوى من المواطنين بخصوص تأثيرات المولدات الأهلية، مبينا "وردتنا بعض الشكاوى بهذا الخصوص ومعظمها تتعلق بكثافة دخان العوادم الخاصة بمحركات المولدات أو تأثير الضوضاء المنبعثة عنها".

ويضيف "قمنا بإجراء الكشوفات الموقعية للمولدات المعنية وإلزام أصحابها باتخاذ الإجراءات المطلوبة حيث لاحظنا أن بعضهم يستخدمون وقودا غير نظيف ينتج غازات ثقيلة ودخانا كثيفا علما أن بعض هذه المولدات منصوبة قرب المدارس وضوضاؤها تؤثر على سير الدراسة".

وعما إذا كانت لدى مديرية البيئة بيانات عن أعداد المولدات العاملة في مدينة العمارة ومدى خضوعها للمعايير والمحددات البيئية، أجاب عبد الغفور "لا توجد لدينا بيانات عن أعداد المولدات، أما بالنسبة لموضوعة التلوث البيئي من ناحيتي الضوضاء وتلوث الهواء فهذا أمر مؤكد، إذ أن هذه المولدات منصوبة داخل المناطق السكنية وغالبيتها عبارة عن مكائن قديمة أو محورة وتفتقر لأدنى اشتراطات السلامة البيئية".

ملوثات متعددة

المهندس عبد الغفور لم يحدد أسباب التلوث في ميسان بالمولدات الأهلية فقط وأفاد بأن مصادر التلوث عديدة ومتنوعة في المحافظة بعضها طبيعي مثل العواصف الترابية، والبعض الآخر وهو الأشد خطرا يتمثل بالغازات السامة المنبعثة عن النشاطات الصناعية، وفي مقدمتها معامل الطابوق التقليدية التي تستخدم النفط الأسود المنتشرة بكثرة في ميسان.

ويذكر عبد الغفور أن هناك ملوثات أخرى ناتجة عن فعاليات شركات النفط العاملة في المحافظة، إضافة إلى الغازات المنبعثة من عوادم المركبات التي تزدحم بها الشوارع وغيرها، منبها إلى أن المشكلة تتمثل بعدم وجود معايير ومحددات وطنية للغازات الملوثة للهواء "وبالتالي لا نمتلك أرقاما محددة لنسبة التلوث، لكن عموما نستطيع القول أن تأثيرات تلوث الهواء كثيرة ومتنوعة".

واختتم مدير بيئة ميسان حديثه بالقول: "نحن بصدد نصب محطات ثابتة لقياس نسب التلوث، كذلك تم تزويدنا بأجهزة قياس الضوضاء وجهاز رادار لقياس عدد السيارات المارة في الطرق لنتمكن من الحصول على رقم دقيق لتأثير الضوضاء في الشوارع العامة، ولكننا للآن لم نستخدم هذا الرادار لحين الحصول على الموافقات الأمنية لاستخدامه".

تصارع الأحزاب على منصب مدير بلدية الناصرية يثير استياء المواطنين

□ الناصرية / حسين العامل

أثار ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية في محافظة ذي قار بشأن تصارع الأحزاب السياسية على منصب مدير بلدية الناصرية، جملة من الانتقادات بين مواطني المحافظة، عادين تلك الصراعات تدافعا سياسيا لتحقيق منافع حزبية ضيقة.

وقال المواطن علي الناصري لـ"المدى": إن ما يحصل من اختلاف بين الكتل السياسية بشأن تعيين مدير جديد لبلدية الناصرية هو لتحقيق مكاسب حزبية.

وبيّن أن "تعيين مدير جديد خلفا للمدير الحالي الذي جرى تعيينه مؤخرا من قبل المحافظة ليس الهدف منه العمل بمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وإنما لتحقيق غايات وأهداف حزبية وجني مكاسب انتخابية في انتخابات مجالس المحافظة التي من المقرر أن تجري مطلع العام المقبل".

وكان مصدر سياسي مطلع قد كشف عن سعي بعض الأحزاب السياسية في المحافظة لتعيين مدير جديد لبلدية الناصرية وفقا لأجندات خاصة بتلك الأحزاب.

وقال المصدر بحسب ما نقل عنه موقع "شبكة أخبار الناصرية": إن "بعض الأحزاب والكتل السياسية في المحافظة تريد دائما أن تلد مدراء دوائر من أرحامها ولا تريد أن تختارهم وفقا للمهنية والكفاءة"، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن ديوان محافظة ذي قار "قام بتعيين أحد المهندسين مديرا لبلدية الناصرية، وهو الأمر الذي لم يرق على ما يبدو لتلك الأحزاب، فأخذت تكيل له التهم والانتقادات"، لافتا إلى أن "بعض الجهات في مجلس المحافظة تسعى لتعيين أحد المهندسين بالرغم من السلبيات والشكاوى الكثيرة التي تلاحق الرجل"، على حد قوله.

من جانبه، علق مواطن آخر على الخبر المنشور في موقع الشبكة المذكورة قائلا: "يعينون ويعزلون ليس لأجل الكفاءة وإنما من أجل المصالح الشخصية والحزبية والمناطقية"، محذرا من التمادي في سياسة المحاصصة الحزبية التي تنتهجها الأحزاب في تقاسم المناصب الإدارية الكبرى في المؤسسات الحكومية، إذ قال مخاطبا أعضاء مجلس المحافظة: "جعلتم المناصب محاصصة بينكم ولم تراعوا الكفاءة والنزاهة".

ونوه بأن بعض الجهات قامت بفبركة التهم لبعض المدراء غير الحزبيين لغرض إزاحتهم وتعيين من هو أكثر ولاءً لأحزابهم.

بدوره دعا المواطن أبو ساهر، في تعليق له على الشبكة الإلكترونية، الحكومة المحلية إلى اعتماد المهنية في تعيين مدير بلدية الناصرية وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص، إذ كتب قائلا: "لماذا لا يكتب إلى نقابة المهندسين لترشيح مهندس ذي خبرة مهنية وغير منتم لأي حزب؟".

المباشرة بتعيين خريجي الكليات والمعاهد والإعداديات الطبية والصحية

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت وزارة الصحة تعيين خريجي الكليات التقنية الطبية والصحية والتمريض والمعهد الطبي التقني، وإعداديات التمريض والقبالة والتوليد للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور زياد طارق لـ"المدى": إن الوزارة قامت بتعيين الخريجين في أقسام صحة المجتمع والتمريض والصيدلة والتحليلات المرضية والتخدير والأشعة وفحص البصر، إضافة إلى القبالة والتوليد والأطراف والمساند والعلاج الطبيعي والإلكتروني ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن وقاية وصناعة الأسنان والإدارة الصحية والأدلة الجنائية.

وبين طارق أن أمر التعيين جاء على ملاك الوزارة وتم توزيعهم على دوائر الصحة في بغداد والمحافظات، مشيرا إلى أن الوزارة ستقوم بسد النقص الحاصل في ملاكاتها الطبية والصحية والتمريضية من خلال تعيين الخريجين الجدد من طلبة الكليات والمعاهد والإعداديات الطبية والصحية. من جانبه، أوضح مدير عام دائرة التخطيط وتنمية الموارد في الوزارة الدكتور جاسب لطيف أن توزيع الملاكات الطبية والصحية لهذه السنة على الدوائر الصحية كان على أساس المعدل والاحتياج والاختيار وموقع السكن على العكس من السنوات السابقة إذ كان يعتمد في التوزيع على الاختيار التسلسلي للمتخرج في استمارة التوزيع. وأشار إلى أن الوزارة أوعزت إلى دوائر الصحة كافة بتهيئة السكن الملائم والطعام الجيد لتلك الملاكات وذلك قبل عملية التوزيع من أجل تخفيف العبء عن تلك الكوادر الصحية للإسهام في تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين.

مواطنون من بابل يطالبون بتشديد الرقابة على البضائع والسلع المستوردة

□ بابل / إقبال محمد

طالب مواطنون من بابل الحكومتين الاتحادية والمحلية بتشديد الرقابة على دخول البضائع والسلع المستوردة واخضاعها للفحص والسيطرة النوعية، مؤكدين انتشار "كميات هائلة" من البضائع مجهولة المصدر ولا تحمل تاريخ إنتاج، في الأسواق المحلية.

وقال المواطن فلاح عبد العباس لـ"المدى": إن سيادة القانون أصبحت ضرورة ملحة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، "خاصة عندما يتعلق الأمر بأمن وسلامة المواطنين". وأضاف أن غياب القانون أدى إلى ضعف الإرادة وعدم السيطرة على الأوضاع "وعلى سبيل المثال أن ضعف الرقابة في المنافذ الحدودية سمح باستيراد مواد غذائية تالفة غير خاضعة للفحص والسيطرة النوعية، فضلا عن غياب الرقابة في الأسواق المحلية أيضا، مطالبا وزارة التجارة بوضع ضوابط وحلول لهذه المشاكل ومحاسبة المقصرين حفاظا على الصحة والبيئة.

المواطنة نور وهاب أشارت لـ"المدى" إلى أن الآونة الأخيرة ظهرت الكثير من السلبيات والمظاهر المضرة بالمجتمع مثل استيراد السلع والمواد المتنوعة السريعة التلف أو المنتهية الصلاحية، وخاصة المواد الغذائية.

بضائع مستوردة

وتابعت بالقول: "نجد في الأسواق لحوما وأجبانا وبيضا ودجاجا ومواد غذائية متنوعة تالفة أو لا تحمل تاريخ إنتاج، وذلك بسبب عدم وجود الرقابة وتفعيل القانون بصورة جدية"، مؤكدة أنه لو كانت هناك ممارسة فعلية وتطبيق للقانون فلن يتجرأ التجار على استيراد مواد غير صالحة للاستهلاك.

أما المواطن حازم حسين فهو يصف البضائع الرديئة بأنها "أصبحت مرضا مزمنا ومشكلة كبيرة لا علاج لها سوى القضاء على الفساد الإداري والمالي"، غير أنه استدرك بأن "الفساد لا يمكن القضاء عليه بين ليلة وضحاها كونه مستشريا في جميع مفاصل الدولة".

وبيّن حسين لـ"المدى" أن الدولة يجب أن تعمل على إنشاء مراكز للسيطرة النوعية في المنافذ الحدودية، وتفعيل دور الجهات الصحية والرقابية في تفتيش الأسواق والمتاجر.

بدوره قال المواطن علي محمد لـ"المدى": إن العراق اليوم بات سوقا رائجة لكل أنواع البضائع الرديئة، متسائلا "لماذا لا يتم الاستيراد من مناشئ عالمية رصينة، المواطن حاليا يشتري بضائع أغلبها ماركات يتم تقليدها هنا في العراق وفي أماكن معينة، فلماذا لا تفرض الحكومة غرامات على أصحاب المتاجر المخالفة التي تتعامل بالبضائع الرديئة".

الصحفية رغد السعدي نبهت إلى أن المواد المستوردة غير المطابقة للمواصفات أو الخاضعة للفحص والسيطرة النوعية "باتت من المخاطر التي تهدد المجتمع وأفراده"، مشددة على ضرورة تسليط الضوء على هذه الظاهرة ولفت انتباه المسؤولين إليها. أما المواطنة نور مسلم فقد أكدت لـ"المدى" أن تجارة المواد الرديئة والتالفة "تجاوزت كل الحدود فبعد أن كانت تقتصر على السلع الاستهلاكية والكهربائية التي تتعطل بعد مدة قصيرة، امتدت الآن إلى المواد الغذائية التي تهدد صحة الإنسان"، مشيرة إلى أن البعض يقومون بإزالة تاريخ انتهاء الإنتاجية لهذه المواد أو تعبئتها بأكياس أو عبوات جديدة وبيعها مرة أخرى بصلاحية جديدة. من جهته، قال رئيس غرفة تجارة بابل صادق الفيحان المعموري لـ"المدى": إن الغرفة قدمت مجموعة من الدراسات الاقتصادية حول البضائع والسلع، مبينا أن الغرفة "طالبت بإنشاء مراكز سيطرة نوعية ذات مستوى عال في المنافذ الحدودية وإخضاع جميع البضائع للفحص". ودعا التجار إلى أن يضعوا مصلحة المواطنين نصب أعينهم ويتوجهوا إلى استيراد البضائع والسلع من مناشئ رصينة. مصدر في دائرة صحة بابل فضل عدم ذكر اسمه، أكد لـ"المدى" أن فرق الرقابة الصحية في الدائرة تقوم يوميا بمهام التفتيش والرقابة على المواد الغذائية الموجودة في الأسواق المحلية، ومعاقبة المتجاوزين وإتلاف المواد الغذائية المنتهية الصلاحية بكميات كبيرة.

محافظ البصرة يدعو إيران للكف عن مضايقة الصيادين العراقيين

□ البصرة / ريسان الفهد

دعا محافظ البصرة خلف عبد الصمد الجانب الإيراني بالكف عن مضايقة الصيادين العراقيين واحتجاز زوارقهم والاعتداءات المتكررة ضدهم، فيما طرح مشروعا لتطوير المنافذ الحدودية بين البلدين. وقال عبد الصمد خلال مؤتمر صحفي عقده عقب لقائه بنائب محافظ خوستان الإيرانية عبد الجليل عامري، وحضرته "المدى": إن على الحكومة الإيرانية بذل جهودها للحد من مضايقة الصيادين العراقيين واحتجازهم مع زوارقهم بالرغم من وجودهم في المياه الإقليمية العراقية، وقد تكررت هذه الحوادث عدة مرات. وطرح محافظ البصرة مشروعا للتعاون مع الجانب الإيراني لتطوير المنافذ الحدودية بين البلدين، لغرض تعزيز التبادل التجاري بين العراق وإيران. في غضون ذلك، تظاهر العشرات من المواطنين في البصرة الذين كانوا لاجئين في مخيم رفحا السعودي أمام مبنى مجلس محافظة البصرة، مطالبين بإنصافهم واعتبارهم سجناء سياسيين أو من متضرري النظام السابق، وتعويض الضحايا الذين قضوا في المخيم بسبب الظروف الصعبة هناك.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح